

## الأصول في النحو

باب نظائر ما ذكرنا مما جاوزَ بناتِ الثلاثةِ زيادةً بزيادةٍ أو غيرَ .  
فالمكانُ والمصدرُ يُبنى من جميعِ هَذَا بناءَ المفعولِ وكانَ بناءُ المفعولِ أَوْلى بهِ  
لأنَّ المصدَرَ مفعولٌ والمكانَ مفعولٌ فيهِ فيضمونَ أَوْ سَلَّهْ كَمَا يضمونَ المفعولَ كما  
أَنَّ أَوْلَ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ كَأَوْلِ المفعولِ منها في فتحهِ إِلَّا أَنَّ زَّهْ عَلَى غيرِ  
بنائِهِ وهوَ مِنَ الرِّبَاعِيِّ عَلَى بِنَائِهِ يَقولونَ للمكانِ : هَذَا مُخْرَجُنَا وَمُؤَسَّسَانَا  
وكذلكَ إِذَا أَرَدتَ المصدَرَ وتقولُ أَيضاً للمكانِ : هَذَا مُتَحَامِلُنَا وتقولُ : مَا فِيهِ  
مُتَحَامِلٌ أَي : تَحَامِلٌ وَيَقولونَ : مُقَاتَلُنَا وكذلكَ تقولُ إِذَا أَرَدتَ المُقَاتِلَةَ  
: أَي : القِتَالَةَ .

ومذهبُ سيبويه : أَنَّ المصدَرَ لَا يَأْتِي عَلَى وزنِ ( مَفْعول ) أَلْبَتَّةَ وَيَتَأوَلُّ فِي قولِهِم  
: دَعَاهُ إِلَى مَيْسُورَةٍ وَإِلَى مَعسُورَةٍ أَنزَّهْ إِزَّ مَا جَاءَ عَلَى الصِّفَةِ كَأَنَّهُ  
قالَ : دَعَاهُ إِلَى أَمْرٍ يُؤَسَّرُ فِيهِ وَإِلَى أَمْرٍ يَعْسُرُ فِيهِ .